مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2014/1/2، العدد 1804

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية

من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحررة: رندة حيدر

أخبار وتصريحات

– نتنياهو يرجئ إعلان إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات إلى ما بعد انتهاء جولة كيري (2)

– تدهور كبير في حالة شارون الصحية (3)

– أعضاء كنيست عرب: اقتراح نقل مناطق من المثلث إلى سيادة الدولة الفلسطينية مرفوض جملة وتفصيلاً (3)

– استئصال ورم غير خبيث من جسم نتنياهو (4)

مقالات وتحليلات

– دوف فايسغلاس: إسرائيل ليست بحاجة إلى الاحتفاظ بوجود عسكري في منطقة غور الأردن (5)

– عوزي دايان: غور الأردن هو حدود إسرائيل الشرقية التي يجب عدم التنازل عنها (7)

– أري شافيط: على نتنياهو الموافقة على مقترحات كيري (9)

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي، فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٧٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨١٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

متوفرة على موقع المؤسسة:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

[نتنياهو يرجئ إعلان إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات إلى ما بعد انتهاء جولة كيري]

"يديعوت أحرونوت"، 2014/1/2

قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في آخر لحظة إرجاء إعلان المناقصات الخاصة بإقامة 1400 وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية ومستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] إلى ما بعد انتهاء الجولة الحالية التي سيقوم بها وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى كل من القدس ورام الله.

وكان رئيس الحكومة قرّر إعلانها بموازاة إطلاق الدفعة الثالثة من الأسرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية منذ ما قبل اتفاقيات أوسلو، في مطلع الأسبوع الحالي.

ومن المتوقع أن يصل كيري ظهر اليوم (الخميس) إلى القدس، وسيعقد في ساعات المساء اجتماعاً مع رئيس الحكومة، ويتوجه غداً (الجمعة) إلى رام الله لعقد اجتماع مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وعلى ما يبدو فإن كيري سيحمل معه مسودة أولية لاتفاق إطار يمكن في ضوئه الاستمرار في جولة المفاوضات الحالية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويتطرّق اتفاق الإطار إلى جميع القضايا الجوهرية للنزاع بين الجانبين.

كما ينوي وزير الخارجية الأميركي أن يشكل هذا الاتفاق خريطة طريق تتيح إمكان تمديد المفاوضات إلى ما بعد موعدها النهائي المحدّد في نيسان/ أبريل المقبل.

[تدهور كبير في حالة شارون الصحية]

"يسرائيل هيوم"، 2014/1/2

قالت مصادر رفيعة في مستشفى "تل هشومير" في تل أبيب إن تدهوراً كبيراً طرأ مساء أمس (الأربعاء) على الحالة الصحية لرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أرييل شارون الذي يرقد في غيبوبة منذ بداية سنة 2006 بعد إصابته بجلطة دماغية حادة.
وأضافت هذه المصادر أنه في حال استمرار تدهور صحة شارون فإن حياته ستكون معرّضة للخطر في غضون أيام قليلة.

ووفقاً لهذه المصادر نفسها فإن شارون (85 عاماً) يعاني من فشل كلوي حادّ، وكان خضع قبل نحو شهر إلى عملية جراحية عاجلة استقرت حالته الصحية في إثرها، لكن صحته عادت وتدهورت في الأيام الأخيرة بصورة مثيرة للقلق.

تجدر الإشارة إلى أن شارون هو رئيس الحكومة الإسرائيلي الـ 11، وقد تولى هذا المنصب بين السنوات 2001 و2006، وفي يوم 4 كانون الثاني/ يناير 2006 دخل في غيبوبة عميقة لم يصح منها منذ ذلك الوقت، وذلك من جراء إصابته بجلطة دماغية حادة.

[أعضاء كنيست عرب: اقتراح نقل مناطق من المثلث إلى سيادة الدولة الفلسطينية مرفوض جملة وتفصيلاً]

"معاريف"، 2014/1/2

قال أعضاء كنيست عرب لصحيفة "معاريف" أمس (الأربعاء) إن الاقتراح الإسرائيلي القاضي بنقل مناطق من المثلث إلى سيادة الدولة الفلسطينية التي ستُقام في مقابل احتفاظ إسرائيل بسيادتها على الكتل الاستيطانية الكبرى في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، هو اقتراح مرفوض جملة وتفصيلاً.

وأكد أعضاء الكنيست هؤلاء أن هذا الاقتراح لن يحظى بقبول من المواطنين العرب في إسرائيل ولا من السلطة الفلسطينية، ولذا من الأفضل الاستغناء عنه كلياً، وشددوا على أن العرب في إسرائيل ليسوا أحجار شطرنج تحركهم الدولة متى تشاء.

وقال عضو الكنيست عفو إغبارية (حداش) إنه إذا كانت إسرائيل راغبة في إعادة رسم الحدود فإن المواطنين العرب يؤيدون العودة إلى حدود قرار التقسيم من سنة 1947.
وكانت صحيفة "معاريف" قد كشفت النقاب أمس (الأربعاء) عن أن الحكومة الإسرائيلية قدمت إلى الولايات المتحدة اقتراحاً يقضي بتسليم الفلسطينيين في إطار اتفاق تبادل أراض جزءاً من منطقة المثلث يسكن فيه نحو 300,000 عربي في مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى في يهودا والسامرة إلى إسرائيل.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي رفيع ضالع في المحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة للصحيفة إنه تم طرح هذا الاقتراح في إطار محادثات جرت بين القدس وواشنطن حول قضية تبادل الأراضي، مشيراً إلى أن مسؤولين كثيرين في إسرائيل يؤيدون مقاربة تبادل الأراضي والسكان وإلى أن الأميركيين يعرفون أن هذا هو أحد الحلول الممكنة.

وشدّد هذا المصدر السياسي نفسه على أن اقتراحاً كهذا من شأنه أن يحل قضية تبادل الأراضي وفي الوقت عينه أن يساهم في الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل من خلال إخراج 300,000 عربي من أراضيها.

[استئصال ورم غير خبيث من جسم نتنياهو]

"يديعوت أحرونوت"، 2014/1/2

أعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أنه خلال فحوص طبية مجهرية خضع لها بنيامين نتنياهو أمس (الأربعاء) تم استئصال ورم غير خبيث من القولون.
وأضاف البيان أنه في أثناء إجراء الفحوص تولى وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان منصب رئيس الحكومة بالإنابة إلى حين عودة نتنياهو إلى مزاولة مهماته.

وقال الطبيب الشخصي لرئيس الحكومة الدكتور تسفي هيرمان بيركوفيتش إن الفحوص المخبرية الشاملة التي خضع لها نتنياهو أخيراً كانت سليمة بالمطلق.

وأضاف أن ضغط الدم لدى رئيس الحكومة سليم وهو يحافظ على نمط حياة صحي وعلى تغذية سليمة، ويقوم بتدريبات بدنية عدة مرات أسبوعياً، ونجح أخيراً في اختبار جهد جسماني، وهو موجود في العشر الأعلى ضمن فئته العمرية.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

دوف فايسغلاس– المدير العام لديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق
أريئيل شارون"يديعوت أحرونوت"، 2014/1/1

[إسرائيل ليست بحاجة إلى الاحتفاظ
بوجود عسكري في منطقة غور الأردن]

- لا شك في أن المطلب الإسرائيلي بشأن ضرورة استمرار الوجود العسكري في منطقة غور الأردن بحاجة إلى دراسة معمقة، حتى من دون أي صلة برفض الفلسطينيين المطلق له. ويجب أن تُطرح من خلال هذه الدراسة عدة أسئلة مهمة مثل: هل هذا المطلب ضروري فعلاً كحاجة أمنية؟ وهل وجود قوة من الجيش الإسرائيلي تكون مرابطة على طول خط التماس بين نهر الأردن والدولة الفلسطينية [التي ستُقام] هو الجواب الأمني الملائم للمخاطر التي ستكون قائمة في المستقبل في منطقة الحدود الأردنية– الفلسطينية؟
- يمكن القول إنه مع الإجراءات الاضطرارية التي يتعيّن على الجيش الإسرائيلي أن يأخذها في الاعتبار والناجمة عن تراجع معدلات التجنيد وامتثال جنود تشكيلات الاحتياط للخدمة، وازدياد المهمات والأهداف الأخرى، فليس من المبالغة افتراض أن القوة العسكرية التي ستخصص لحراسة غور الأردن (مثل القوة المرابطة هناك في الوقت الحالي) ستكون ضئيلة، فطول غور الأردن نحو 250 كيلومتراً، ولذا فإن هذه القوة ستكون منتشرة على نحو متقطع وهزيل.
- هنا لا بُد من طرح أسئلة أخرى مثل ما الذي ستستهدفه هذه القوة؟ هل هو كبح الإرهاب؟ ليس بالضبط، فغور الأردن باستثناء منطقة أريحا يكاد لا يكون مأهولاً. و"الإرهاب" في الغور كان دوماً محدوداً من ناحية حجمه مقارنة بمناطق أخرى في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. وتلك المناطق الأخرى لا يفترض بالقوة الإسرائيلية أن تصل إليها أو أن ترابط فيها.

- هل تهدف هذه القوة إلى منع غزو إسرائيل؟ لسنوات عديدة وحتى سنة 2003 شغل بال إسرائيل إلى حدّ كبير حجم الجيش البري العراقي، والتخوّف من مغبة قيامه بعملية غزو كان ملموساً أكثر. لكن هذا الأمر لم يعد كما كان عليه في ذلك الوقت. ومنذ أن كفّ العراق [في سنة 2003] عن أن يشكل تهديداً عسكرياً لإسرائيل لا توجد هناك من جهة شرق الأردن دولة أو قوة عسكرية أخرى من شأنها أن تغزو إسرائيل أو أن تشكل تهديداً عسكرياً برياً لها. وبالتأكيد فإن المملكة الأردنية لا تشكل تهديداً كهذا ولا سيما أنه تقوم بينها وبين دولة إسرائيل علاقات أمنية وثيقة للغاية.
- وفي حال انهيار المملكة الأردنية وتسلل قوات معادية إلى أراضيها ومعاودة خطر الهجوم البري، أو في حال توجيه الصواريخ، فإن الجيش الإسرائيلي سيكون مطالباً عندئذ بأن يحشد كل قوته الشاملة للقيام بعمل عسكري جوهري دفاعي أو هجومي. والأمر الأكيد هو أنه لن يكون بإمكان القوة العسكرية المحدودة الحجم والقدرات القيام بذلك.
- وبصورة عامة، فإن تجربة الماضي تثبت أن قوات عسكرية ضئيلة تنتشر في خط دفاعي طويل لا تضيف أمناً، وتظل منشغلة بالدفاع عن نفسها مثلما فعل الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان وفي محور فيلادلفي. وفي حال وقوع هجوم واسع أو غزو، فإن القوات المتقدمة الصغيرة تحُشر وتكون أول من يتعرّض للإصابة مثلما حدث في خط بار– ليف لدى اندلاع حرب "يوم الغفران" [حرب تشرين/ أكتوبر 1973].
- صحيح أن لدى إسرائيل مصلحة كبيرة في وجود حدود مغلقة كما ينبغي بين نهر الأردن والدولة الفلسطينية التي ستُقام، لكن مرابطة قوة إسرائيلية صغيرة نسبياً على طول مئات الكيلومترات ليست الوسيلة الأفضل لذلك.
- كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الأردنيين والفلسطينيين على حد سواء لديهم مصلحة كبيرة في منع تسلل أي قوى معادية إلى أراضيهم. وفي ضوء ذلك، فإن التماثل الواضح للمصالح في هذا السياق قد يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق عسكري إسرائيلي – أردني – فلسطيني يرتب صيغة لإدارة الحدود بما في ذلك إقامة جدار أمني متطور يتم الاتفاق على شكل حراسته من جانبيه.

- في واقع الأمر، تم اقتراح تسوية أمنية مشابهة ضمن خطة السلام التي عرضها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت بالتوافق مع الإدارة الأميركية، تضمنت بين أمور أخرى استخدام منشآت رقابة وإنذار إسرائيلية، ووجوداً عسكرياً دولياً في الجانب الشرقي من نهر الأردن، لكن من دون وجود عسكري إسرائيلي في غور الأردن.
- وقد وضع هذه الخطة جهاز الأمن الإسرائيلي وعرضت بناء على رأيه. غير أنه وفقاً لما نُشر أخيراً، فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يؤيد حالياً المطلب الحازم لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ما يتعلق بضرورة الاحتفاظ بوجود عسكري إسرائيلي في الغور. ومع ذلك، ما يجب قوله هو أن الذي تغيّر هو رئيس الحكومة وليس الواقع.

<u>اللواء في الاحتياط عوزي دايان، نائب سابق لرئيس أركان الجيش ورئيس سابق لمجلس الأمن القومي</u>
"يسرائيل هَيوم"، 2014/1/2

[غور الأردن هو حدود إسرائيل الشرقية التي يجب عدم التنازل عنها]

- يعتبر موضوع الحدود مسألة جوهرية وأساسية في أي اتفاق إطار بيننا وبين الفلسطينيين. ويدرك وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي يصل اليوم مجدداً إلى المنطقة، أن لإسرائيل حقاً ثابتاً– تاريخياً ودولياً– بحدود قابلة للدفاع، وورد ذلك في القرار 242 وفي رسالة الرئيس بوش سنة 2004.
- إن الحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها، وهو الموضوع المطروح اليوم على طاولة المفاوضات، قد ازدادت. إسرائيل ليست دولة ضعيفة لكنها صغيرة وضيقة، ولذا فهي عرضة لأضرار جسيمة [في حال وقوع هجوم عليها]؛ فنحو 70٪ من سكانها و80٪ من قدراتها على الإنتاج الصناعي تتمركز في منطقة ساحلية ضيقة يحدها شرقاً مرتفعات يهودا والسامرة [الضفة الغربية].

- فإذا أخذنا في اعتبارنا هذه الشروط الجيو – استراتيجية، والماضي العدائي ضد الدولة اليهودية، وعدم الاستقرار المزمن في الشرق الأوسط، وتطورات الأعوام الأخيرة– الشتاء العربي، والخطر الإيراني المتزايد، والإرهاب الذي لا يتوقف– إذا أخذنا هذا كله في الاعتبار، نجد إن إسرائيل تحتاج إلى بضعة مجالات أمنية.
  - **أولاً**: إن المجال الأمني هو عمق استراتيجي تزداد أهميته في عصر الصواريخ والقذائف التي تهدد التجمعات السكانية وتعرقل عمليات التعبئة. لذا، ثمة حاجة إلى عمق بري وجوي، سواء من أجل نشر البنى التحتية لمنظومات الإنذار والاعتراض، أو من أجل عمليات القوات النظامية في الجيش الإسرائيلي التي ستكون مضطرة للعمل فترة طويلة إلى حين تعبئة الاحتياطيين – ليس فقط من أجل صدّ العدو، وإنما أيضاً من أجل إسكات نيران صواريخه وقذائفه الموجهة نحو الجبهة الداخلية الإسرائيلية. كما أن الخطر المتزايد من جراء سعي دول المنطقة إلى امتلاك السلاح النووي يزيد أكثر فأكثر الحاجة إلى عمق استراتيجي من أجل نشر منظومات الإنذار والاعتراض. فهل المطالبة بـ40 ميلاً تفصل بين نهر الأردن والبحر المتوسط، مطالبة مبالغ فيها؟
  - **ثانياً**: يتعين علينا الاحتفاظ بعمق دفاعي يسمح بخوض حرب دفاعية ضد المخاطر الخارجية. طوال سنوات ثمة من ادّعى عدم وجود خطر وأن لا وجود "لجبهة شرقية". ونحن نعلم اليوم أن الحرب الأهلية الدموية في سورية ستستمر حتى بعد تدمير السلاح الكيميائي، وأن في الأردن أكثر من 1,2 مليون لاجئ سوري، وأن المعارضة الإسلامية المتطرفة [في سورية] تتغذى بعشرات الآلاف من إرهابيي الجهاد العالمي الذين قدموا إلى المنطقة، وأن الوضع في العراق مصدر للقلق الدائم، وأن إيران تواصل بناء مواقع خارجية لها في كل مكان. فهل من المسموح أن نستمر في تجاهل احتمال نشوء جبهة شرقية؟
  - **في الخلاصة**، يتعين علينا المحافظة على مجال لمحاربة الإرهاب. لقد رأينا ما جرى في غزة ولبنان بعد أن انسحبنا "حتى آخر سنتيمتر". من هنا يمكن القول إن وجود إسرائيل على الغلاف الشرقي للضفة الغربية هو

وحده الذي سيسمح بتنفيذ شرط نزع سلاح الكيان الفلسطيني، وهو من بين الشروط الأساسية التي وضعتها إسرائيل للموافقة على حل "دولتين لشعبين".

- إن الاحتفاظ بغور الأردن هو المفتاح لتحقيق ما سبق– لأنه يوفّر العمق الاستراتيجي الأدنى المطلوب – ويشكل منطقة دفاعية ضد الخطر الخارجي كما أنه يسمح بمحاربة فعالة للإرهاب. إن منح إسرائيل السيادة الكاملة على غور الأردن سيلغي الحاجة إلى نقاشات عقيمة للترتيبات الأمنية. أعطونا السيادة على غور الأردن ونحن سندافع عن أمننا بأنفسنا.
- وفي الواقع، فحتى الذين يقبلون بأقل من ذلك يدركون أن أي منظومة تكنولوجية لا يمكن أن تشكل بديلاً من المجال الدفاعي، وأنه من غير المسموح الاعتماد على قوات أجنبية لا تخاطر بحياة جنودها وتكون أول من يغادر المنطقة وقت الأزمة. إن منطقة غور الأردن كلها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، هي الحدود الشرقية لدولة إسرائيل.

<u>أري شافيط – محلل سياسي</u>
"هآرتس"، 2014/1/2

[على نتنياهو الموافقة على مقترحات كيري]

- تختلف الزيارة الحالية لجون كيري عن سابقاتها، فهى لن تتناول هذه المرة معالجة الترتيبات الإجرائية وكيفية إدارة المفاوضات وإطلاق الأسرى.
- بل تتناول الوثيقة التى يحملها وزير الخارجية الأميركى معه إلى القدس ورام الله جوهر النزاع وتحاول أن تضع نهاية له. كما يتضمن الاقتراح مواقف مبدئية يمكن استناداً إليها بناء السلام. ماذا يتضمن الاقتراح؟ دولة إسرائيل اليهودية إلى جانب دولة فلسطينية منزوعة السلاح؟ القدس عاصمة للدولتين؟ وحدود 1967 مع تبادل للأراضى؟
- إن الغموض الذي يطبع اقتراح كيري يسمح لكل طرف بأن يقرأه وفق ما يريد. لكن هذا الاقتراح ليس من دون مضمون ولا من دون أهمية، وهو يجبر

الإسرائيليين والفلسطينيين على أن يقولوا نعم أو لا بشأن الاتفاق الدائم، وسيجعل بنيامين نتنياهو يواجه لحظة الحقيقة فى ولايته الحالية.

- منذ أعوام طويلة أدرك نتنياهو أنه لن تكون هناك أغلبية يهودية فى أرض إسرائيل من دون تقسيمها، لكنه لم يفعل شيئاً من أجل تقسيمها. كما أدرك نتنياهو أن لا شرعية لدولة يهودية محتلة، لكنه لم يفعل شيئاً لانهاء الاحتلال. ومنذ الخطاب الذى ألقاه سنة 2009 لم يقدم أى مبادرة سياسية شاملة يمكن من خلالها تحقيق رؤيا حل الدولتين لشعبين التى التزم بها شخصياً.
- صحيح أن الفلسطينيين كانوا الرافضين الأساسيين للسلام، وصحيح أن الأميركيين والأوروبيين اقترفوا أخطاء كبيرة فى سلوكهم حيال السلام، لكن نتنياهو يتحمل نصيبه أيضاً لأنه تهرب من اتخاذ خطوة ملزمة لا يمكن العودة عنها. وكان مزيج من الرادع الإيديولوجى والخوف السياسى والصعوبة النفسية، السبب فى أن رئيس الحكومة لم يقم بقيادة الدولة نحو الهدف الذى التزم به قبل أربعة أعوام ونصف العام فى الخطاب الذى ألقاه فى جامعة بار إيلان.
- بالنسبة لنتنياهو ستكون الأسابيع المقبلة صعبة، فإذا وافق على اقتراح كيرى، فإنه سيكون قد وافق على حدود 1967 المعدلة وعلى تقسيم القدس. وإذا قال "لا" لكيرى، فإنه سيكون قال "لا" للشرعية الدولية لإسرائيل وللقدرة على الدفاع عن أنفسنا في مواجهة إيران. وإذا راهن على حركة السلام، فإنه سيجعل المعسكر القومى فى إسرائيل يقبل ببرنامج حركة ميريتس. وإذا ظل وفياً للنهج التاريخى لحزب الليكود، فإنه سيتحمل مسؤولية عزلة إسرائيل وما يترتب عنها من ضائقة سياسية – اقتصادية حادة.
- فى مطلع 2014 سيجد نتنياهو نفسه أمام معضلة لا تختلف عن المعضلة التى واجهها مناحيم بيغن فى 1977، ويتسحاق رابين سنة 1993، وأريئيل شارون فى 2004.
- لا يمكن لنتيناهو أن يقول "لا" لكيرى، فالرفض الإسرائيلى سيجعل إسرائيل تسلك السبيل نفسه الذى سلكته إفريقيا الجنوبية، وسيعرضها لعقوبات من جانب المجتمع الدولى. كما أن الرفض الإسرائيلى سيعرض للخطر التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الذي يعتمد عليه أمننا القومي وازدهارنا

الاقتصادي. كما أن الرفض الإسرائيلى سيشكل أداة فى يد الإيرانيين تسمح لهم باجتياز العتبة النووية، بينما عدوتهم اللدود غارقة فى الوحل، ومنبوذة من جانب المجتمع الدولى.

- لدى نتنياهو سبب إيجابى مهم جداً كى يقول "نعم" لوزير الخارجية الأميركى. فإذا كانت المبادئ المقترحة تتضمن اعترافاً بالدولة اليهودية ضمن حدود 1967 المعدّلة، فإنها ستنطوى على انتصار صهيونى بارز، لأن نتنياهو هو الذى وضع شرط الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل فى مقدمة جدول أعماله السياسي.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

صدر حديثاً

الصناعات الأمنية الإسرائيلية: الوظيفة الاستراتيجية والاقتصادية

إشراف وتحرير: أحمد خليفة. باحث في الشؤون الإسرائيلية والصهيونية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

إعداد: رندة حيدر

عدد الصفحات: 104

السعر: 5.00 $

تعتمد إسرائيل على مفاهيم محددة في عقيدتها الأمنية كونها تفتقر إلى العمق الجغرافي للتصدي لجيوش مهاجمة، بينها مفهومان رئيسيان: الأول الاعتماد على عامل المبادرة الذاتية في ميدان صناعة الأسلحة، والثاني رعاية قوة عظمى. فعلى الرغم من أن القطاع الصناعي الإسرائيلي يستطيع إنتاج معظم ما يحتاج إليه الجيش، وعلى الرغم من أن ذلك يجعل إسرائيل بين أوائل الدول المصدرة للسلاح، فإن الصناعة الإسرائيلية لا تستطيع أن تلبي، وبقدر كاف، ما يحتاج إليه الجيش من معدات وتكنولوجيا توفر له عنصر المفاجأة أمام خصومه.

يتضمن هذا الكتيب دراستين تعكسان ظاهرة التوتر بين هذين العاملين. ففي الدراسة الأولى يناقش يعقوب ليفشتس موضوع "الوظيفة الاستراتيجية والاقتصادية للصناعات الأمنية في إسرائيل" وما تتعرض له هذه الصناعات من تناقضات وتقلبات، مطالباً بإعادة التوازن بين الصناعات الأمنية المعدة للتصدير وبين تلبية حاجة الجيش إلى التكنولوجيا والمعدات المضاعفة للقوة. أمّا الدراسة الثانية فيعرض فيها الكاتبان إفرايم إنبار وألفايت سينغ نينغتوجام موضوع "التعاون الهندي – الإسرائيلي في مجال الدفاع في القرن الحادي والعشرين". للمزيد..